

أثر السياسات الاقتصادية الكلية على صادرات السلع الزراعية في السودان (1985 - 2019)

أ. مساعد- كلية الاقتصاد
والعلوم الإدارية جامعة الزنجي قسم
الاقتصاد
أ. مساعد - كلية الدراسات
الاقتصادية والاجتماعية جامعة غرب
كردفان
موظف - وزارة المالية غرب
دارفور

د. عادل عبدالله آدم محمد

د. معتر آدم عبدالرحيم محمد

أ. محمد علي سالم

المستخلص:

هدفت الدراسة إلى قياس أثر السياسات الاقتصادية الكلية على صادرات السلع الزراعية في السودان خلال الفترة (1985-2019م) وتمثلت مشكلة الدراسة في السؤال ما مدى مساهمة السياسات الاقتصادية الكلية في النهوض بصادرات السلع الزراعية. واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وأسلوب الاقتصاد القياسي التحليلي لتحليل البيانات وقد اشتملت فرضيات الدراسة على وجود علاقة عكسية بين (سعر الصرف، والضرائب) وصادرات السلع الزراعية، وأيضاً وجود علاقة طردية بين (عرض النقود، والإنفاق الحكومي) وصادرات السلع الزراعية. وقد أظهرت النتائج صحة الفرضيات الثلاث الأولى بينما تعذر إثبات الفرضية الرابعة وهي إمكانية وجود علاقة طردية بين الإنفاق الحكومي وصادرات السلع الزراعية نسبةً لاستبعاد أثره من النموذج. واحتوت الدراسة على العديد من التوصيات ومن أهمها العمل على اتباع سياسة نقدية سليمة ومحكمة تحافظ على استقرار سعر الصرف باعتباره عاملاً مؤثراً على صادرات السلع الزراعية.

الكلمات المفتاحية: صادرات السلع الزراعية، السياسة المالية، السياسة النقدية، سياسة سعر الصرف

Abstract

The study aimed to measure the effect of macroeconomic policies on export of agricultural commodities in Sudan during the period (1985-2019). The problem of study was the question to what extent macro-economic policies to the contributed to the promotion of exports of agricultural commodities . The study followed the analytical descriptive method and the analytical econometric method for analyze the data. The study assumed the existence of an inverse relationship of statistical significance between (exchange rate, taxes)and export of agricultural commodities. It also assumed the existence of a statistically a significance direct relationship between (money supply ,and government spending) and export of agricultural commodities. The most important findings of the study, the validity of the first three hypotheses , while the fourth hypothesis could not be proven. Which is the existence of a direct relationship between government spending and exports of agricultural commodities due to excluding its impact from the model . drainage as a factor affecting agricultural commodity exports.

Key words -exports of agricultural commodities -exchange rate - monetary policy – fiscal policy

الإطار المنهجي للدراسة :

أولا : مقدمة الدراسة :

التبادل التجاري بين الدول حقيقة لا يتصور العالم من غيرها اليوم، فلا يمكن لدولة ما أن تستقل باقتصادها عن بقية دول العالم سواء كانت متقدمة أو نامية، لذلك التجارة الخارجية عبارة عن مختلف عمليات التبادل التجاري الخارجي سواء في صورة سلع أو خدمات أو رؤوس أموال بين الدول، لذلك يعتبر مؤشر جوهري يبين قدرة الدول الإنتاجية والتنافسية في الأسواق العالمية. والسودان واحد من دول العالم

ظل يتأثر كثيراً بعمليات التبادل التجاري وزاد من تفاقم الآثار خروج إيرادات البترول من الميزانية العامة ، ونظراً للآثار الاقتصادية التي تركتها خروج إيرادات البترول من الميزانية القومية للسودان والتي كانت تمثل أكثر من 70% من الموازنة السنوية. لذا لا خيار للسودان إلا الاهتمام بتشجيع الصادرات الزراعية لسد فجوته في الميزانية القومية خاصة وأن المنتجات الزراعية تساهم بنسبة مقدره في الناتج المحلي الإجمالي للدولة إضافة إلى أن 80% من سكان السودان يمتنون مهنة الزراعة وهي كانت العمود الفقري للاقتصاد السوداني في السابق.

1 - مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في السؤالين التاليين:

- ما هو أثر بعض متغيرات السياسة الاقتصادية الكلية على صادرات السلع الزراعية في السودان؟
- ما هو أثر كل من سعر الصرف وعرض النقود والضرائب والإنفاق الحكومي على صادرات السلع الزراعية في السودان؟ خلال الفترة 1985-2019م؟

2 - فرضيات الدراسة:

- تستخدم الدراسة نموذج قياسي لتحديد العوامل التي تؤثر على صادرات السلع الزراعية في السودان ومعرفة أثرها وذلك من خلال إثبات الفرضيات التالية:-
1. توجد علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين كل من سعر الصرف وصادرات السلع الزراعية.
 2. هناك علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين كل من الضرائب وصادرات السلع الزراعية.
 3. توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين كل من الإنفاق الحكومي وصادرات السلع الزراعية.
 4. هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين كل من عرض النقود وصادرات السلع الزراعية.

3 - أهمية الدراسة:

- الأهمية العلمية: تكمن الأهمية العلمية للدراسة في تناول أثر السياسات

الاقتصادية الكلية على صادرات السلع الزراعية ومعرفة اثر أدوات السياسة الاقتصادية الكلية على صادرات هذه السلع الزراعية إضافة إلى إثراء المكتبة السودانية يمثل هذا النوع من الدراسات.

- الأهمية العملية: تأتي الأهمية العملية في إجراء دراسة قياسية لأثر متغيرات السياسة الاقتصادية الكلية على صادرات السلع الزراعية والحصول على قيم لمعاملات متغيرات السياسة الاقتصادية لتساعد في معرفة التغيرات التي تطرأ على صادرات السلع الزراعية ومن ثم التنبؤ بحجم هذه الصادرات , ومساعدة متخذي القرار على اتخاذ القرار الصحيح في المستقبل.

4 - أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى التعرف على أهم صادرات السلع الزراعية وأيضاً التعرف على السياسات الاقتصادية الكلية التي تصدر كل سنة بهدف ترقية صادرات السلع الزراعية ومن ثم بناء نموذج قياسي يعكس أثر تلك العوامل على صادرات السلع الزراعية.

5 - منهجية الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي في وصف وتجميع وعرض المعلومات المتعلقة بالظاهرة محل الدراسة والتطبيقي باستخدام أساليب الاقتصاد القياسي من خلال تحليل البيانات باستخدام أساليب التحليل الإحصائي.

6 - مصادر الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المصادر الثانوية وتشمل المراجع والكتب والبحوث السابقة وتقارير بنك السودان المركزي ووزارة المالية والاقتصاد الوطني ووزارة الزراعة.

حدود الدراسة:

تغطي الدراسة الفترة من 1985 إلى العام 2019 م في الجانب التطبيقي نسبة لتوفر البيانات بصورة أساسية من بنك السودان المركزي ووزارة المالية والاقتصاد الوطني ووزارة الزراعة.

ثانيا : نماذج من الدراسات السابقة :-

1 - دراسة أم الحسين أبوبكر 2012⁽¹⁾

تناولت الدراسة محددات صادرات الصمغ العربي في السودان في الفترة (1980-2010م

هدف البحث إلى توضيح مقدار مساهمة الصمغ في الصادرات الكلية خلال الفترة محل الدراسة افترضت الدراسة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية طردية بين قيمة صادرات الصمغ العربي وكل من كمية إنتاج الصمغ والسعر العالمي . تم استخدام المنهج التاريخي في الإطار النظري وجمع البيانات والمنهج الوصفي في تصنيف وجدولة البيانات ومنهج الاقتصاد القياسي في بناء وتقدير النموذج أما أهم نتائج الدراسة فقد تبين أن هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية طردية بين قيمة صادرات الصمغ العربي وكل من كمية الإنتاج والسعر العالمي وسعر التركيز. ومن أهم التوصيات الاهتمام بالصادرات وتنويعها وتنميتها وتيسير تمويلها وإزالة العقبات التي تواجه إنتاج وتصدير وتسويق الصمغ العربي وتصنيع الصمغ العربي محلياً وتصديره في شكله النهائي.

2 - دراسة رويدا صلاح 2015⁽²⁾

هدفت الدراسة إلى تقدير دالة الصادرات غير البترولية في السودان ومعرفة العوامل المؤثرة على الصادرات غير البترولية للفترة من (1992-2013) م اتبعت الدراسة المنهج الوصفي في الجانب النظري ومنهج الاقتصاد القياسي في الجانب التحليلي. تمثلت أهم فرضيات الدراسة في وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين الواردات والصادرات غير البترولية، ووجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين (سعر الصرف - الناتج المحلي الإجمالي - الاستثمار) والصادرات غير البترولية. أما أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة هنالك علاقة طردية بين الصادرات غير البترولية وكل من سعر الصرف والناتج المحلي الإجمالي. أما أهم توصيات الدراسة تمثلت في ضرورة التوسع في نطاق الأسواق الخارجية، ودعم قطاع الصادر، والتقليل من الرسوم والجبايات والضرائب التي تفرض على قطاع الصادر غير البترولي.

3 - دراسة ندى مزمل 2011⁽³⁾

تناولت الدراسة أثر التمويل المقدم لقطاع الصادرات غير البترولية على تنمية الصادرات السودانية غير البترولية . وتمثلت مشكلة الدراسة في أن التركيز على البترول وإهمال الصادرات غير البترولية أدى إلى تدهور كبير في قطاع الصادر غير البترولي وافترضت الدراسة : لا يوجد تأثير معنوي لارتفاع تكاليف التمويل، الإنتاج، الرسوم

والجبايات على حجم الصادرات السودانية ، ومن أهم النتائج : يوجد تأثير معنوي لارتفاع تكاليف التمويل، الإنتاج، الرسوم والجبايات على حجم الصادرات السودانية غير البترولية. ومن أهم التوصيات : على الجهات المختصة العمل على تخفيض تكاليف التمويل والرسوم والجبايات بغرض تشجيع وزيادة حجم الصادرات السودانية غير البترولي.

أوجه الشبه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة :

1. تتشابه الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة من حيث توضيح أثر متغيرات السياسات الاقتصادية على صادرات السلع الزراعية .
2. استفادت الدراسة من تجارب الدراسات السابقة في تحديد النموذج القياسي المناسب، بالإضافة إلى الطرق الإحصائية المستخدمة في عملية التقدير.
3. من أوجه اختلاف الدراسة الحالية عن بعض الدراسات السابقة استخدامها في الجانب الإحصائي أسلوب تحليل السلاسل الزمنية للفترة ما بين (2019-1985) .

الإطار النظري للدراسة : أولاً : السياسة المالية :- تصريف السياسة المالية:

تعرف السياسة المالية بأنها الإجراءات التي تقوم بها الحكومة بغية تحقيق التوازن المالي العام، مستخدمةً بذلك الوسائل المالية المهمة من الضرائب والرسوم والنفقات العامة والقروض العامة.

أهداف السياسة المالية:

- تصحيح مسار عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية: بما أن السياسية المالية تستطيع التدخل بكل مرحلة من مراحل دورة الاقتصاد، وتستطيع أن تؤثر فيها تأثيراً كبيراً، فإنه من الممكن استخدام أدواتها للقضاء على بعض العيوب والأمراض التي تشوب مراحل هذه الدورة مثل مرحلة الإنتاج ومرحلة التوزيع مرحلة الإنفاق.
- التأثير على الحالة الاقتصادية التي تمر بها البلاد: تستطيع الحكومة باستخدام أدوات السياسة المالية التأثير على الحالة الاقتصادية التي تمر بها البلاد، ففي حالة الرواج والكساد وبالتالي يعود الاستقرار والتوازن إلى الاقتصاد القومي.
- زيادة معدلات النمو الاقتصادي: تعتبر زيادة معدلات النمو في الناتج المحلي

الإجمالي من أهم الأهداف التي تسعى الدول لتحقيقها باستخدام أدوات السياسة المالية.

أدوات السياسة المالية:

يمكن إدراج أدوات السياسة المالية ووسائلها بشكلٍ بسيط، كما فعل بعض الاقتصاديين، كالتالي:

- الضرائب والرسوم: تنقسم الضرائب إلى قسمين: القسم الأول ضرائب مباشرة، وهي تفرض على ذات وجود الثروة (الدخل أو رأس المال) والقسم الآخر هو الضرائب غير المباشرة وتفرض على المال عند إنفاقه كضريبة المبيعات وضريبة القيمة المضافة وضريبة الإنتاج.

القروض العامة: كانت القروض العامة تعتبر وسيلة مالية استثنائية، ولكن في الظروف الراهنة أصبحت مهمة لأن أكثر ميزانيات دول العالم أصبحت بحالة عجز، لذلك تضطر الحكومات سنوياً للاقتراض⁽⁴⁾.

- الإنفاق العام: يعد من أهم وسائل السياسة المالية المستخدمة التي يمكن من خلالها زيادة حجم الطلب الكلي في الاقتصاد الوطني.

عجز الموازنة: وهي سياسة مالية تستخدمها الدولة لزيادة حجم الإنفاق العام حيث تعتمد الدولة على الإصدار النقدي بهدف تمويل المشروعات المخططة للموازنة وتخفي هذه العملية وراءها سياسة مالية توسعية لزيادة حجم الإنفاق العام وتنشيط الطلب الكلي⁽⁵⁾.

ثانياً : السياسة النقدية :-

تعريف السياسة النقدية

مجموعة الوسائل التي تطبقها السلطات النقدية المهيمنة على شؤون النقد والائتمان، وتتم هذه الهيمنة إما بإحداث تأثيرات في كمية النقود أو كمية وسائل الدفع بما يلائم الظروف الاقتصادية المحيطة.

أهداف السياسة النقدية:

تهدف السياسة النقدية إلى التأثير في عرض النقود وفي معدلات نموها، وذلك بهدف التأثير في النشاط الاقتصادي، فزيادة معدل نمو العرض النقدي يؤدي إلى زيادة حجم

النقود المتداولة لدى الجمهور وهذا يخلق فائضاً في الطلب على السلع والخدمات بالنسبة للعرض المتاح منها، وتكون النتيجة زيادة الضغوط التضخمية، أما إذا كان معدل نمو العرض النقدي بطيئاً، فيؤدي ذلك إلى هبوط في الدخل النقدي، وبالتالي تقليل الإنفاق على السلع والخدمات أي انخفاض في مستوى الطلب الكلي وبالتالي تراجع مستويات التنمية والتشغيل. وهنا يأتي دور السياسة النقدية للتأثير في عرض النقود لمعالجة هذه الفجوة التضخمية والانكماشية. كما تهدف السياسة النقدية إلى تحقيق مستوى مقبول من الاستقرار النقدي والاقتصادي،

أدوات السياسة النقدية:

الأدوات الكمية:

- تغيير سعر البنك أو سعر إعادة الخصم:

تعد سياسة تغيير سعر البنك من أقدم الأدوات التي يستخدمها المصرف المركزي للتأثير على حجم الائتمان الذي تقدمه المصارف التجارية لسوق النقد. سعر البنك: هو سعر الفائدة الذي يتقاضاه المصرف المركزي على إعادة خصم الأوراق التجارية والأذونات الحكومية للمصارف التجارية، ويمثل أيضاً سعر الفائدة على القروض والسلف التي يقدمها للمصارف التجارية .

- سياسة السوق المفتوحة :

يقصد بعمليات السوق المفتوحة: تدخل البنك المركزي في السوق المالية لبيع أو شراء الأوراق المالية بصفة عامة والسندات الحكومية بصفة خاصة بهدف التأثير في عرض النقود حسب متطلبات الظروف الاقتصادية.

سياسة متطلبات الاحتياطي النقدي القانوني:

وفقاً للتشريعات المالية الحديثة يتوجب على المصارف التجارية أن تحتفظ بحد أدنى من الأرصدة النقدية لدى المصرف المركزي، وهو يمثل النسبة القانونية للاحتياطي، حيث تقوم المصارف المركزية بالتحكم في مقدرة المصارف التجارية على خلق الودائع وتقديم الائتمان من خلال تلك النسبة، وتزداد أهمية استخدام هذه السياسة في البلدان النامية.

ثالثا : السياسات النقدية والمالية في السودان: السياسة النقدية في السودان:

من السهل أن نفرق بين مرحلتين مختلفتين في تجربة بنك السودان في إدارة السياسة النقدية، المرحلة الأولى امتدت حتى التسعينيات وتميزت بعدم وجود سياسة نقدية مستقلة تدار من قبل البنك المركزي بأهداف ووسائل محددة وإنما كانت الأوضاع النقدية في السودان مجرد انعكاس للسياسة المالية ونتاج تمويل الحكومة والمؤسسات الزراعية الحكومية الكبرى من قبل بنك السودان وكان دور البنك المركزي في التأثير على الأوضاع النقدية من خلال توزيع التمويل المتاح للقطاعات الاقتصادية أما بداية المرحلة الثانية والتي شهدت ميلاد النور الفعّال للسياسات النقدية في السودان في عام 1996م تم وضع برنامج شامل للإصلاح الاقتصادي في إطار متوسط المدى يستهدف معالجة الاختلالات والعلل التي يعاني منها الاقتصاد السوداني وفي مقدمتها عدم الاستقرار المالي والذي تمثل في الارتفاع المطرد لمعدلات التضخم والتدهور المستمر في سعر صرف العملة الوطنية في إطار هذا البرنامج تم تحديد دور رئيسي للسياسة النقدية بالتنسيق مع السياسات المالية وترك أمر وضع وتنفيذ السياسة النقدية للبنك المركزي في تنسيق تام مع السياسات الاقتصادية الأخرى لتحقيق الأهداف المحددة للبرنامج.⁽⁶⁾

آليات السياسة النقدية والتمويلية في السودان:

في المرحلة الأولى وفي غياب بدائل لآليات السياسة النقدية غير المباشرة والقائمة على سعر الفائدة اعتمد بنك السودان في تنفيذ السياسة النقدية وإدارة السيولة على الآليات المباشرة وقد شملت هذه الوسائل الإقناع الأدبي وإصدار التوجيهات المباشرة للبنوك في كيفية توظيف التمويل بالطريقة التي تساعد على تحقيق الأهداف الكمية.⁽⁷⁾ لذلك ظلت مجهودات بنك السودان النقدية وإدارة السيولة ولتخفيض التكلفة الاقتصادية والإدارية للوسائل المباشرة.

تركزت أولى هذه المجهودات على إيجاد بديل شرعي لسعر الفائدة يمكن استهدافه وتوظيفه كآلية للسياسة النقدية وكانت أول محاولة هي تجربة العائد التعويضي الخطوة الثانية التي لجأ إليها بنك السودان كآلية للسياسة النقدية وإدارة السيولة هو هوامش المربحات ونصيب العميل في عقود المشاركة وهوامش الإدارة في عقود المضاربة وقد اتضح من التجربة بأن التغيير في هذه النسب يمكن أن يؤثر بطريقة مباشرة

على جانب العرض والطلب للتمويل المصرفي وذلك من خلال أثره على مقدرة ورغبة البنك والعميل. ومن الوسائل الأخرى التي لجأ إليها بنك السودان كآلية للسياسة النقدية وإدارة السيولة إجراء تعديلات من وقت لآخر في نسبة الاحتياطي النقدي القانوني. ومن الوسائل التي لجأ إليها بنك السودان أيضاً في إدارة السيولة ، عرف بنوافذ البنك المركزي للتمويل.

الآليات غير المباشرة «عمليات السوق المفتوحة»:

- شهادة مشاركة بنك السودان (شمم):

وهي عبارة عن مستندات تمثل أنصبة محددة في صندوق خاص يحتوي على الأصول المملوكة لبنك السودان ووزارة المالية في القطاع المصرفي وهي بذلك نوع من توريق الأصول وتم إصدار هذه الشهادة في يونيو 1998م تستخدم هذه الشهادة كآلية من قبل بنك السودان على التحكم في إدارة السيولة⁽⁸⁾ شهادات مشاركة الحكومة «شهامة»:

تعتبر شهادة سهامة أيضاً مستندات قائمة على أصول حقيقية يتم إصدارها مقابل حقوق ملكية الدولة في عدد من المؤسسات الرباحة وتم إصدارها في عام 1999م وعلى الرغم من أن الهدف الأساسي من وراء إصدار سهامة هو توفير آليات للبنك المركزي تعينه في إدارة السيولة إلا أنها أصبحت خلال فترة وجيزة وسيلة فعالة لتمويل الميزانية العامة تستطيع من خلالها الحكومة الحصول على موارد حقيقية من الجمهور لتغطية عجز الموازنة العامة .

السياسة المالية في السودان:

لكي نقف على حجم الخلل المالي في الموازنات يجب علينا تسليط الضوء على أدوات أو آليات السياسة المالية في السودان خلال هذه الفترة.

السياسة المالية في جانب الإيرادات « السياسة الضريبية»

نسبة لطول الفترة الزمنية وتباين السياسات المالية التي تم إجراؤها خلال الفترة من العام 1990م إلى 2019م يمكن أن نقسم الفترة إلى فترتين فترة من 1990-1999م والفترة 2000م إلى 2019م.

السياسة الضريبية في الفترة من 1990م - 1999م :

شهدت هذه الفترة تطبيق العديد من السياسات المالية والإصلاحات الاقتصادية نورد أهمها :

المعالجات الضريبية والسعيرية للمواد الخام قطاع السكر.
تعديل فئات الرسوم الجمركية « تعديل بعض الفئات في بعض الوحدات كإدارة الجوازات.

الاستمرار في سياسة الحد من الإعفاءات الضريبية وإخضاع كل الأنشطة التجارية للضريبة بجانب توسيع المظلة الضريبية مع ترقية سبل التحصيل ومكافحة التهريب الضريبي.

إزالة مفارقات رسوم بعض الصناعات مع تخفيض رسوم الإنتاج بعض السلع .

السياسة الضريبية للفترة من 2000-2018م:

شهدت هذه الفترة حزمة من السياسات الكلية والقطاعية بهدف تحقيق معدلات نمو إيجابية أدت هذه السياسات إلى تغيير أساسي في هيكل الإيرادات العامة الذاتية نوجز أهمها في الآتي:

إلغاء ضريبة التنمية على المشروعات المعفاة بموجب قانون تشجيع الاستثمار والقوانين الخاصة الأخرى منذ العام 2004م. تم تطبيق الضريبة على القيمة المضافة. الاستمرار في سياسة الحد من الإعفاءات الجمركية بغرض تخليص الفاقد الإيرادي منها.

تطبيق اتفاقية قسمة الثروة في جانب الإيرادات البترولية. رفع الدعم التدريجي عن المحروقات

السياسة المالية في جانب الإنفاق الحكومي العام

1990-2018م:

خلال هذا الفترة تم إجراء بعض التعديلات في بنود الميزانية على النحو التالي:
تم تحويل بند المزايا والدعم الاجتماعي من الفصل الثاني خدمات التسيير إلى الفصل الأول أجور ومرتبات.

تم تحويل بند مصروفات لأعمال جديدة الصغيرة من الفصل الثالث مصروفات تنمية إلى الفصل الثاني تحت اسم خدمات رأسمالية.

تم تخصيص الفصل الرابع ليشمل بعض المصروفات القومية الممركزة سابقاً وهي

مصرفوات الاستثمارات الحكومية ودعم الإنتاج الزراعي.
انتهجت الدولة العديد من السياسات لتشديد الرقابة على الإنفاق العام وترشيده
وضبط العجز الكلي للموازنة إلى أدنى حد ومن أهم هذه السياسات :
الحد من الاستدانة من الجهاز المصرفي وتمويل عجز الموازنة من الأوراق المالية
والصكوك.
الالتزام بتحويل نصيب حكومة جنوب السودان من العائد البترولية وفق ما
نصت عليه اتفاقية السلام الشامل .

السياسات الاقتصادية الكلية التي استهدفت صادرات السلع الزراعية:

قد لعبت السياسات الاقتصادية الكلية بشقيها المالية والنقدية دورا مهما وكبيراً في
توجيه وضبط صادرات السلع الزراعية حيث انحصر خلال فترة الثمانينات نشاط الدولة
في احتكار تجارة أكبر المحاصيل الزراعية والنقدية جراء سياسات التعميم وهو القطن
والصمغ العربي والحبوب الزيتية بواسطة المؤسسة العامة للقطن وشركة الصمغ العربي
وشركة الحبوب الزيتية المحدودة

لقد حرصت الدولة في ظل حكومة الإنقاذ وبرنامج الإصلاح الهيكلي (التحرير
الاقتصادي) على جعل التصدير خياراً استراتيجياً وذلك من خلال دعم القدرة التنافسية
للصادرات وتذليل العقبات التي تعترض انسيابها للأسواق العالمية في عام 1997 تم
اتخاذ حزمة من الإجراءات المالية والنقدية لوقف التدهور في الأداء الاقتصادي اتجهت
الدولة نحو تبني سعر صرف قائم على قوى السوق وفي يناير 1998 تم تخفيض حصة
الصادر وفي نفس العام تم تخفيض حصة صادر الصمغ العربي من 93% إلى 90%
وفي نهاية العام 1998 قام بنك السودان في هذا الإطار بإلغاء كل شروط توريد حصة
الصادر لحساب بنك السودان وفي نفس العام 1998 تم إلغاء الأسعار الدنيا للصادرات إلى
جنب مع إلغاء الحظر المفروض على بعض صادرات السلع الزراعية خلال الفترة
من 20 00 إلى 2005 عملت الدولة من خلال السياسات الاقتصادية المالية والنقدية
على تخفيض العبء الضريبي على القطاع الزراعي، كما سعت الدولة على تأمين
انسياب عدد من السلع الغذائية منها السكر الذرة الشامية والدخن وفول الصويا
ومعالجة الأعباء الضريبية الواقعة عليها بعد دخول البترول ضمن الصادرات السودانية
حسمت الدولة خياراتها الاقتصادية بالتوجه الاستراتيجي نحو الزراعة والتركيز على
تحقيق النهضة الزراعية المستدامة تم إعداد الخطة الخمسية 2007م 2011- ضمن

الإستراتيجية الربع القرنية ولتحقيق أهداف البرنامج الثلاثي للاستقرار الاقتصادي الذي ارتكز تعليه السياسات التمويلية والنقدية خلال الفترة من 2012 إلى 2019 ركز بنك السودان في مجال ترقية وتطوير الصادرات السودانية.

أثر السياسات الاقتصادية الكلية على صادرات السلع الزراعية خلال الفترة من 1985_2019م

شهدت فترة أواخر الثمانينات كوارث عديدة تمثلت في التصحر والجفاف والفيضانات والسيول حيث تعرضت البلاد لأسوء فترات الجفاف مما أدى إلى تراجع الإنتاج الزراعي ونقص هائل في مخزون المحاصيل الغذائية فتفشيت المجاعة على نطاق واسع من البلاد مما أدى إلى تفاقم التدهور في الوضع الاقتصادي إلى جانب غياب السياسات الاقتصادية القادرة على مواجهه الموقف ونتيجة لذلك استفحل الخلل في توازن الاقتصاد، حيث سجل الناتج المحلي الإجمالي خلال العام 1985 في المتوسط حدود 2.1% فقط كما تراجعت صادرات السلع الزراعية خاصة القطن إلى اقل مستوى من فترة الستينات وذلك لتدهور الإنتاج وتقليص المساحة المزروعة قطن في الزراعة المروية والتوسع في زراعة الذرة وغياب السياسات الاقتصادية الراشدة الأمر الذي أدى إلى تراجع صادراته، ولتحقيق مزيد من الإصلاح قامت الدولة بعدة خطوات لتحرير التجارة الخارجية من خلال إلغاء القيود الكمية والنوعية حيث كان لها اثر كبير في أن ترتفع صادرات السلع الزراعية إلى حوالي 616 مليون دولار إضافة إلى السياسات المالية والنقدية القابضة والتي تمثلت في سياسة سعر الصرف الموحد وسياسة التخفيض المتدرج في نسبة حصيله الصادر أيضاً كان له أثر إيجابي في تحفيز المصدرين وتقوية القدرة التنافسية للسلع الزراعية في الأسواق العالمية.

وعلى الرغم من النتائج الإيجابية التي تحققت بفضل سياسة التحرير الاقتصادي على القطاع الزراعي وصادراته إلا أن الآثار الإيجابية على مجمل الاقتصاد الكلي المتدمر أكثر من عام واحد والسبب في ذلك يعزى إلى قصور البرنامج عن وضع معالجة شاملة ومتكاملة لكل أسباب التدهور الاقتصادي حيث بدأ التراخي عن تلك السياسات الأمر الذي أدى إلى انخفاض مساهمة الصادرات الزراعية حيث تناقص حجم وقيمة الصادرات الزراعية فبعد أن كانت تساهم بحوالي 90% عام 1998م من حصيله صادرات البلاد والتي كانت تصل لنحو مليار دولار تقلصت حتى بلغت 20% ويعود ذلك إلى انخفاض قيمة صادرات الصمغ العربي والذرة وخاصة القطن الذي تقلصت

مساحاته المزروعة ليتم بدلا عنه زراعة الذرة لمجرد تحقيق شعارسياسي دون الاكتراث للسياسات الاقتصادية وتجدر الإشارة هنا إلى أن من أهم الأسباب التي أدت إلى التراخي في إدارة النقود رغبة الدولة في تمويل القطاع الزراعي وفاءً لسياساتها نحو الاكتفاء الذاتي من الغذاء بالإضافة إلى الاعتماد على الذات في تحريك جمود الاقتصاد كان هذا أحد أهم موجبات برنامج الإنقاذ الاقتصادي مما دفع الدولة علي التوسع في ضخ العملة المحلية خاصة بعد توقف تدفق الموارد الخارجية ونتيجة لذلك اتسعت معدلات التضخم وتراجع موارد بنك السودان التي تتكون من عائد الصادرات وجزءا من الصادرات الزراعية.

أهم صادرات السلع الزراعية:

سنقوم هنا باستعراض الأداء الحقيقي لصادرات السلع الزراعية خلال الفترة من 1985 إلى 2019م بالتركيز على أهم صادرات السلع الزراعية والمتمثلة في القطن والصبغ العربي والسهم والذرة، السودان والذرة، . ملخص لأهم صادرات السلع الزراعية خلال تلك الفترة.

جدول (1): ملخص صادرات السلع الزراعية من حيث الأسعار للفترة من (1985-

2019م)

(القيمة بالآلاف الدولارات)

القطن:

كان القطن عماد صادرات السودان للأسواق الخارجية والمصدر الأساسي لعائد البلاد من العملات الصعبة ومن الجدول يتضح أن القطن يحتل المرتبة الأولى في قائمة صادرات السلع الزراعية خلال الأعوام (1985، 1986، 1987، 1988، 1989م) إذ كانت قيمته (374.260، 366.721،

الرمز	الاسم	الرمز	الاسم	الرمز	الاسم
-	100	100	100	100	100
-	101	101	101	101	101
-	102	102	102	102	102
-	103	103	103	103	103
-	104	104	104	104	104
-	105	105	105	105	105
-	106	106	106	106	106
-	107	107	107	107	107
-	108	108	108	108	108
-	109	109	109	109	109
-	110	110	110	110	110
-	111	111	111	111	111
-	112	112	112	112	112
-	113	113	113	113	113
-	114	114	114	114	114
-	115	115	115	115	115
-	116	116	116	116	116
-	117	117	117	117	117
-	118	118	118	118	118
-	119	119	119	119	119
-	120	120	120	120	120
-	121	121	121	121	121
-	122	122	122	122	122
-	123	123	123	123	123
-	124	124	124	124	124
-	125	125	125	125	125
-	126	126	126	126	126
-	127	127	127	127	127
-	128	128	128	128	128
-	129	129	129	129	129
-	130	130	130	130	130
-	131	131	131	131	131
-	132	132	132	132	132
-	133	133	133	133	133
-	134	134	134	134	134
-	135	135	135	135	135
-	136	136	136	136	136
-	137	137	137	137	137
-	138	138	138	138	138
-	139	139	139	139	139
-	140	140	140	140	140
-	141	141	141	141	141
-	142	142	142	142	142
-	143	143	143	143	143
-	144	144	144	144	144
-	145	145	145	145	145
-	146	146	146	146	146
-	147	147	147	147	147
-	148	148	148	148	148
-	149	149	149	149	149
-	150	150	150	150	150
-	151	151	151	151	151
-	152	152	152	152	152
-	153	153	153	153	153
-	154	154	154	154	154
-	155	155	155	155	155
-	156	156	156	156	156
-	157	157	157	157	157
-	158	158	158	158	158
-	159	159	159	159	159
-	160	160	160	160	160
-	161	161	161	161	161
-	162	162	162	162	162
-	163	163	163	163	163
-	164	164	164	164	164
-	165	165	165	165	165
-	166	166	166	166	166
-	167	167	167	167	167
-	168	168	168	168	168
-	169	169	169	169	169
-	170	170	170	170	170
-	171	171	171	171	171
-	172	172	172	172	172
-	173	173	173	173	173
-	174	174	174	174	174
-	175	175	175	175	175
-	176	176	176	176	176
-	177	177	177	177	177
-	178	178	178	178	178
-	179	179	179	179	179
-	180	180	180	180	180
-	181	181	181	181	181
-	182	182	182	182	182
-	183	183	183	183	183
-	184	184	184	184	184
-	185	185	185	185	185
-	186	186	186	186	186
-	187	187	187	187	187
-	188	188	188	188	188
-	189	189	189	189	189
-	190	190	190	190	190
-	191	191	191	191	191
-	192	192	192	192	192
-	193	193	193	193	193
-	194	194	194	194	194
-	195	195	195	195	195
-	196	196	196	196	196
-	197	197	197	197	197
-	198	198	198	198	198
-	199	199	199	199	199
-	200	200	200	200	200

1. المصدر: البنك
الدولي - السودان لسنوات
مختلفة 1985-2019.

رقم	اسم	المؤهل	التخصص	الدرجة	المرتبة
28	-	-	-	-	-
29	-	-	-	-	29
30	-	-	-	-	30
31	-	-	-	-	31
32	-	-	-	-	32
33	-	-	-	-	-
34	-	-	-	-	34
35	-	-	-	-	35
36	-	-	-	-	36
37	-	-	-	-	37
38	-	-	-	-	38
39	-	-	-	-	39
40	-	-	-	-	40
41	-	-	-	-	41
42	-	-	-	-	42
43	-	-	-	-	43
44	-	-	-	-	44
45	-	-	-	-	45
46	-	-	-	-	46
47	-	-	-	-	47
48	-	-	-	-	48
49	-	-	-	-	49
50	-	-	-	-	50
51	-	-	-	-	51
52	-	-	-	-	52
53	-	-	-	-	53
54	-	-	-	-	54
55	-	-	-	-	55
56	-	-	-	-	56
57	-	-	-	-	57
58	-	-	-	-	58
59	-	-	-	-	59
60	-	-	-	-	60
61	-	-	-	-	61
62	-	-	-	-	62
63	-	-	-	-	63
64	-	-	-	-	64
65	-	-	-	-	65
66	-	-	-	-	66
67	-	-	-	-	67
68	-	-	-	-	68
69	-	-	-	-	69
70	-	-	-	-	70
71	-	-	-	-	71
72	-	-	-	-	72
73	-	-	-	-	73
74	-	-	-	-	74
75	-	-	-	-	75
76	-	-	-	-	76
77	-	-	-	-	77
78	-	-	-	-	78
79	-	-	-	-	79
80	-	-	-	-	80
81	-	-	-	-	81
82	-	-	-	-	82
83	-	-	-	-	83
84	-	-	-	-	84
85	-	-	-	-	85
86	-	-	-	-	86
87	-	-	-	-	87
88	-	-	-	-	88
89	-	-	-	-	89
90	-	-	-	-	90
91	-	-	-	-	91
92	-	-	-	-	92
93	-	-	-	-	93
94	-	-	-	-	94
95	-	-	-	-	95
96	-	-	-	-	96
97	-	-	-	-	97
98	-	-	-	-	98
99	-	-	-	-	99
100	-	-	-	-	100

455.915, 978.435, 1.348.800) مليون دولار على التوالي من إجمالي عائدات السلع الزراعية. وظل في الصدارة حتى العام 1992م وفي 1993م تراجع عن الصدارة حيث كانت قيمته 57.118 مليون دولار ويعود ذلك إلى تقليص المساحة وتدني الإنتاجية وتدهور النوعية الذي أدى بدوره إلى تدني أسعار القطن السوداني بكل أصنافها بالمقارنة مع البدائل الأخرى ولكنه استعاد الصدارة في قائمة صادرات السلع الزراعية كأهم مصدر لحصيلة البلاد من النقد الأجنبي في عام 1994، 1995م حيث كانت قيمته 96.600، 123.000 مليون دولار على التوالي . الأعوام (2006، 2007، 2008، 2009م) انخفضت قيمة صادرات القطن ليحتل المركز الثاني طوال هذه الأعوام حيث كانت قيمته (82، 68، 61، 43) مليون دولار على التوالي ويعزى ذلك إلى انخفاض كمية الصادر نتيجة لضعف الإنتاج، في عام 2013م ارتفعت قيمة صادرات القطن إلى 102.736 مليون دولار حيث احتل المركز الثاني ضمن قائمة صادرات السلع الزراعية ويعزى ذلك إلى زيادة الكميات المصدرة بسبب تحسن الإنتاج من خلال إدخال تقانات جديدة وتقاوي محسنة، الأعوام 2014 ، 2015 ، 2016 ، م انخفضت قيمة صادرات القطن إلى أقل مما يمكن حيث كانت (28، 39 . 80,001 . 39,365) مليون دولار يحتل بذلك المرتبة الثالثة ضمن صادرات السلع الزراعية، ثم ارتفعت مرة أخرى في الأعوام (2017 ، 2018 ، 2019م) لتحل المرتبة الثانية من صادرات السلع الزراعية .

السهم:

يحتل السهم المركز الثالث بعد القطن والصمغ العربي من حيث مساهمته في قائمة صادرات السلع الزراعية، ومن خلال الجدول نلاحظ خلال الأعوام 1985، 1986، 1987م أن صادرات السهم في زيادة مستمرة حيث بلغت قيمته خلال تلك الفترة (27.8، 58.8، 143.8) على التوالي.

ارتفعت صادرات السهم في العام 1995م إلى 80.400 مليون دولار ثم في عام 1996م حقق السهم مرتبة عالية بلغت قيمته 141.132 مليون دولار وأصبح في ذلك العام في المرتبة الأولى ضمن قائمة صادرات السلع الزراعية ويعزى ذلك إلى زيادة الكميات المصدرة وزيادة المساحة المزروعة علاوة على ارتفاع الأسعار العالمية. الأعوام من 2010، 2011، 2012، 2013، 2014، 2015، 2016، 2017، 2018، 2019م احتلت صادرات السهم الصدارة طوال هذه الأعوام ضمن قائمة صادرات السلع الزراعية بقيمة (167، 223، 223، 472، 283، 453 . . 412,715 . 397,347704,568 . 771,641) مليون دولار ويعزى ذلك إلى زيادة الكميات المصدرة خلال تلك الفترة من تحسن متوسط الأسعار العالمية.

الصفخ العربي:

من خلال الجدول سجل محصول الصفخ العربي أعلى عائد له في العام 1987م حيث بلغت قيمته 267.1 مليون دولار واحتل بذلك المرتبة الثانية خلال ذلك العام ضمن قائمة صادرات السلع الزراعية بالرغم من انخفاض الكمية المصدرة من 19 ألف طن متري عام 1986م إلى 18 ألف طن متري عام 1987م ويعزى ذلك إلى ارتفاع أسعار الصفخ العربي في الأسواق العالمية بسبب زيادة الطلب عليه وانخفاض الكميات المعروضة منه في الأسواق العالمية.

أما في عام 1994م ارتفعت صادرات الصفخ العربي إلى 65.7 مليون دولار وتعزى تلك الزيادة إلى الكميات المصدرة والتي كانت نتاجاً للسياسات الواضحة تجاه هذه السلعة النقدية المهمة والمتمثلة في زيادة الحد الأدنى لأسعار الشراء وأسواق المحاصيل المحلية والحد من التهريب إلى دول الجوار.

ارتفعت قيمة صادر الصفخ العربي في عام 2004م إلى 60 مليون دولار ويعزى ذلك إلى ارتفاع سعر الطن العالمي وزيادة الإنتاج المحلي بسبب السياسات التي اتبعتها الدولة مؤخراً بفك احتكار شركة الصفخ العربي المحدودة لهذا المنتج ودخول شركات أخرى وأفراد في شراء وبيع الصفخ العربي مما شجع المنتجين لزيادة إنتاجهم. نلاحظ في العام 2006م والأعوام التي تلتها انخفضت حصيلة الصادر من الصفخ العربي إذ بلغت قيمته 50 مليون دولار ويعزى ذلك إلى انخفاض الكميات المصدرة وسعر الطن عالمياً.

خلال الأعوام 2007 - 2012م يلاحظ تذبذب قيمة صادر الصفخ العربي إذ بلغت (51، 60، 33، 23، 81، 67) مليون دولار على التوالي.

سجل صادر الصفخ العربي في عامي 2013 والعام 2015م ارتفاعاً ملحوظاً حيث بلغ قيمته (134.7، 111.6) على التوالي نتيجة لزيادة الكميات المصدرة في عام 2013م، 2015م ويعزى ذلك إلى ارتفاع أسعار الصفخ العربي في الأسواق العالمية مع زيادة الطلب عليه وانخفاض الكمية المعروضة منه، وفي الأعوام (2016.2017 . 2018 . 2019 م) سجل صادر الصفخ العربي (98,193، 114,689، 112,766، 109,502) ظل الصادر متأرجحاً خلال السنوات الأخيرة في الدراسة ويعزى ذلك انخفاض الإنتاجية .

الجانب التطبيقي: نموذج الدراسة:

استناداً إلى نماذج الدراسات السابقة والنظرية الاقتصادية تم تصميم النموذج التالي مع ملاحظة أنه لا يمكن إدراج جميع المتغيرات التفسيرية التي يتوقع أن تؤثر

في النموذج وذلك لصعوبات كثيرة أهمها على الأقل صعوبة القياس لذا عادة ما يتم الاختصار فقط على عدد منها وهي المتغيرات الأكثر أهمية . ويمكن صياغة المعادلة على الشكل التالي.

النموذج القياسي:

حيث إن:

: صادرات السلع الزراعية.

: سعر الصرف.

: الضرائب غير المباشرة.

: عرض النقود.

: الإنفاق الحكومي.

: الثابت.

: معالم المتغيرات المستقلة.

: حد الخطأ العشوائي.

توصيف متغيرات النموذج:

استخدمت هذه الدراسة المتغيرات الاقتصادية الآتية:

المتغير التابع صادرات السلع الزراعية Agricultural Exports Dependant

: variable

تمثل صادرات السلع الزراعية مجموع قيم السلع التي تقوم الدولة ببيعها للخارج والتي تضم القطن ، الصمغ العربي، السمسم، الفول السوداني ، الامياز، السكر، الذرة.

: المتغيرات المستقلة Independents variable

: سعر الصرف

يعرف بان معدل تبادل العملات الأجنبية مقابل العملة الوطنية أي هو سعر العملة المحلية بالنسبة للعملة أو العملات الأجنبية.

الضرائب غير المباشرة:

تعتبر الضرائب من أهم أدوات السياسة المالية التي يتم استخدامها في الشؤون الاقتصادية وهي مباشرة وغير مباشرة

عرض النقود:

يعرف عرض النقود بصفة عامة على انه كمية النقود المتداولة في مجتمع ما

خلال فترة زمنية معينة

الإنفاق الحكومي :

يعد الاتفاق الحكومي من أدوات السياسة المالية المهمة والمستخدمة والتي يمكن من خلالها زيادة حجم الطلب الكلي في الاقتصاد القومي .

تحديد الإشارات المسبقة للمعالم :

يتم تحديد توقعات لما يمكن أن تكون عليه إشارات وقيم معالم النموذج والتي على أساسها يتم تقييم المقدرات المتحصل عليها لمعالم النموذج وفقاً لمنطق النظرية الاقتصادية فان إشارات المعاملات كما يلي:

= القاطع وهو يأخذ إشارة موجبة (>0)، وفقاً للنظرية الاقتصادية.

= معامل سعر الصرف من المتوقع ان يأخذ إشارة سالبة (<0) ، وفقاً للنظرية الاقتصادية.

= معامل الضرائب غير المباشرة ومن المتوقع ان يأخذ إشارة سالبة (<0)، وفقاً للنظرية الاقتصادية.

= معامل عرض النقود ومن المتوقع ان يأخذ إشارة موجبة (>0)، وفقاً للنظرية الاقتصادية.

= معامل الإنفاق الحكومي ومن المتوقع ان يأخذ إشارة موجبة (>0)، وفقاً للنظرية الاقتصادية.

اختبار استقرار بيانات الدراسة:

فيما يلي نتائج التطبيق العملي لاختبار الاستقرار من عدمه بالتطبيق على بيانات الدراسة (صادرات السلع الزراعية والضرائب والإنفاق الحكومي وسعر الصرف وعرض النقود) خلال الفترة 1985-2019.

جدول (2): اختبار جوهانسون للتكامل المشترك لبيانات الدراسة

فرضيات الاختبار	الأثر الإحصائي Trace statistic	القيمة الحرجة عند مستوى 5%
*None	94.31647	69.81889
ATmost 1	49.05056	47.85613
ATmost 2	18.62612	29.79707
ATmost 3	7.018250	15.49471
ATmost 4	2.197880	3.841466

Trace test indicates 1 co integrating eqn(s) at the %5 level

تشير نتائج جوهانسون للتكامل المشترك بين المتغيرات المضمنة في النموذج من خطأ! وسيطة رمز تبديل غير معروفة.) إلى أن هنالك اتجاه وحيد للتكامل المشترك بين هذه المتغيرات وبالتالي نرفض فرض العدم القائل بعدم وجود أي اتجاه للتكامل المشترك وذلك عند مستوي دلالة إحصائية 5% حيث أن الأثر الإحصائي تزيد عن القيمة الحرجة عند مستوي معنوية 5% وتؤكد هذا النتيجة وجود علاقة توازنه طويلة الأجل بين هذه المتغيرات.

جدول (3) : مصفوفة الارتباطات

	EX	G	MS	TAX
EX	1.000000	0.807313	0.686698	0.815748
G	0.807313	1.000000	0.812609	0.949479
MS	0.686698	0.812609	1.000000	0.782156
TAX	0.815748	0.949479	0.782156	1.000000

من خلال مصفوفة الارتباطات نلاحظ وجود ارتباط قوي جدا بين كل من متغير الإنفاق الحكومي وبقية المتغير الأمر الذي يتطلب معالجته من خلال حذفه وإعادة اختبار التكامل المشترك مرة أخرى

جدول (4) : نتائج اختبار التكامل المشترك لجوهانسون وبعد حذف متغير الإنفاق

الحكومي

Trace Test indicates no conitegration at the 0.05 level

من خلال اختبار جوهانسون للتكامل المشترك نلاحظ انه بعد حذف متغير الإنفاق الحكومي أصبح النموذج من دون أي اتجاه للتكامل المشترك الأمر الذي يستدعي إيجاد الفروق للمتغيرات غير المستقر لجعلها تستقر وبالتالي تلافي مشكله الانحدار الزائف . لذلك يصبح مراجعه مدي توافر شروط الاستقرار والتكامل المشترك بعد حذف أحد متغيرات النموذج أم في غاية الأهمية.

فرضيات الاختبار	الأثر الإحصائي cTrace statisti	القيمة الحرجة عند مستوي 50.0
None *	4 1 . 0 6 1 7 2	4 7 . 8 5 6 1 3
ATmost 1	1 9 . 2 5 0 3 3	2 9 . 7 9 7 0 7
ATmost 2	6 . 7 8 0 3 4 6	1 5 . 4 9 4 7 1
ATmost 3	1 . 1 3 9 0 0 3	3 . 8 4 1 4 6 6

جدول (5): نتائج اختبار جذور الوحدة باستخدام اختبار ديكيفولر ADF

المتغير	ADF test with intercept and trend			ADF test with intercept only			النتيجة
	Constant	ln	T-statistic	Constant	ln	T-statistic	
المتغير	3302	000	-9.140856	3703	000	-4.5587	0p
المتغير	3302	000	-4.06727	3028	002	-4.0657	01
المتغير	3303	001	-4.501603	3004	000	-3.0723	06
المتغير	3303	000	-5.762376	3907	000	-5.5869	01

إعداد الباحثون: من نتائج برنامج Eviews8

من خلال الجدول نجد أن قيمة اختبار إحصائية T بالنسبة Crops في ظل وجود القاطع intercept هي أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 0.05 وبالتالي فهو مستقر في الفرق الأول أيضاً مستقر في الفرق الأول بوجود القاطع والمتجه . كما تشير النتائج إلى أن القيمة الإحصائية ل (T) لمتغير سعر الصرف EX في ظل وجود القاطع أكبر من مستوي المعنوية 0.05 وبالتالي فهي مستقرة في الفرق الثاني أما بوجود القاطع والمتجه فإنه مستقر في الفرق الأول كذلك القيمة الإحصائية ل (T) لمتغير عرض النقود بوجود القاطع أكبر من مستوي المعنوية 0.05 وبالتالي فهي مستقرة في الفرق الثاني بينما استقر في الفرق الأول بوجود القاطع والمتجه أما القيمة الإحصائية (T) لمتغير الضرائب ا في ظل وجود القاطع أكبر من مستوي المعنوية 0.05 وبالتالي فهي مستقرة عند المستوي بينما استقر في الفرق الأول بوجود القاطع والمتجه.

جدول (6): نتائج اختبار جذور الوحدة باستخدام اختبار فيلبس بيرون PP

المتغير	ADF test with intercept and trend			ADF test with intercept only			النتيجة
	Constant	ln	T-statistic	Constant	ln	T-statistic	
المتغير	-3.50623	000	-20.67080	-2.97385	0.000	-25.0731	0p
المتغير	-3.50623	000	-4.092584	-2.90338	000	-25.9670	01
المتغير	-3.50623	000	-14.50722	-2.97063	000	-15.9422	06
المتغير	-3.50623	000	-10.59234	-2.96372	000	8.14944	01

إعداد الباحثون: من نتائج برنامج Eviews8

نتائج اختبار فيلبس بيرون تؤكد ذات التي تم التوصل إليها من خلال اختبار ديكي فولر حيث نجد أن القيمة الإحصائية (T) لمتغير صادرات السلع الزراعية في ظل وجود القاطع والقاطع المتجه هي أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 0.05 وبالتالي فهي مستقرة في الفرق الأول بينما نجد القيمة الإحصائية (T) لمتغير سعر الصرف وعرض النقود في ظل وجود القاطع أكبر من مستوي المعنوية 0.05 وبالتالي

فهي مستقرة في الفرق الثاني بينما نجد القيمة الإحصائية ل (T) لهما في ظل وجود القاطع والمتجه اكبر من مستوى المعنوية 0.05 وبالتالي فهي مستقرة في الفرق الأول أما القيمة الإحصائية ل (T) لمتغير الضرائب في ظل وجود القاطع هي أكبر من مستوى المعنوية 0.05 وبالتالي فهي مستقرة عند المستوى أما في ظل وجود القاطع المتجه فهي مستقرة في الفرق الأول.

نتائج تقدير النموذج المصحح :

جدول (7): نتائج تقدير النموذج النصف لوغاريتمي المعامل التصحيح

Variable	Coefficient	Std ERROR	Tstatistic	Prob
	13.23574	0.641713	20.62565	0.0023
E X	-11.53429	1.185451	-9.729877	0.0104
M S	0.000425	3 . 6 0	11.80578	0.0071
TAX	-0.000278	5 . 9 8	-4.647377	0.0433
R.square	Adjusted R.squared	E.S OF regression	Prob F statistic	D . W
0.992997	0.978990	0.274277	0.013958	0.095368

إعداد الباحثون : من نتائج برنامج Eviews8

النموذج المقدر:

تقييم نموذج الدراسة المقدر وفقاً للمعيار الاقتصادي والاحصائي والقياسي :

أولاً: المعيار الاقتصادي:

قيمة القاطع تساوي وهو موجبة الإشارة وبالتالي يتفق مع النظرية الاقتصادية قيمة معامل سعر الصرف وتساوي وهو سالبة الإشارة حيث تشير إلى وجود علاقة عكسية بين سعر الصرف وصادرات السلع الزراعية وبالتالي يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية

قيمة معامل عرض النقود وتساوي وهو موجبة الإشارة حيث تشير إلى وجود علاقة طردية بين عرض النقود وصادرات السلع الزراعية وبالتالي يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية.

قيمة معامل الضرائب وتساوي وهو سالبة الإشارة حيث تشير إلى وجود علاقة عكسية بين الضرائب وصادرات السلع الزراعية وبالتالي يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية .

ثانياً: المهييار الإحصائي :

المعنوية الكلية للمعالم T.statistic :

من نتائج التقدير نجد أن القيم الاحتمالية لكل من القاطع و سعر الصرف و عرض النقود والضرائب هي اكبر من مستوى المعنوية 0.05 مما يدل ذلك على أن جميع المعالم المقدره في النموذج ذات دلالة معنوية وبالتالي وجود علاقة سببية بين المتغيرات المستقلة وصادرات السلع الزراعية.

جوده توفيق النموذج Adjusted R.square :

من نتائج خطأ! وسيطة رمز تبديل غير معروفة.) نجد أن معامل التحديد المعدل Adjusted R.squared يساوي 97% وهذا يعني ان المتغيرات المستقلة سعر الصرف و عرض النقود والضرائب مسئولة بنسبة 97 % من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (صادرات السلع الزراعية) والباقي 3% هي عبارة عن اثر المتغيرات الأخرى التي لم تضمن في النموذج وأدرجت ضمن حد الخطأ وهذه القيمة تدل على جودة توفيق النموذج.

المعنوية الكلية للنموذج F.statistic :

القيمة الاحتمالية لاختبار F تساوي 0.013958 وهي اقل من مستوى المعنوية 0.05 ولذلك نرفض فرض العدم القائل بعدم معنوية الانحدار ونقبل الفرض البديل بان الانحدار معنوي وهذا دلالة على وجود علاقة سببية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع (صادرات السلع الزراعية)
ثالثاً: المعيار القياسي:

1. اختبار التوزيع الطبيعي:

من خلال نتائج اختبار التوزيع الطبيعي نجد أن القيمة الاحتمالية لاختبار جاركبيرا تساوي 0,6472 وهي أكبر من مستوي المعنوية 0.05 مما يدل على أن شرط التوزيع الطبيعي متوفر في البيانات

Jarque-Bera
Probability

0.870094
0.647234

اختبار ارش ARCH TEST مشكلة اختلاف التباين :-

القيمة الاحتمالية Obs*R-squared prob تساوي 0.716 وهي أكبر من مستوى المعنوي 0.05 وعليه نقبل فرض العدم بان النموذج لا يعاني من مشكلة اختلاف التباين.

EViews - [Equation: UNTITLED Workfile: الصادرات الزراعية::Untitled\]			
File Edit Object View Proc Quick Options Add-ins Window Help			
View	Proc	Object	Print Name Freeze Estimate Forecast Stats Resids
Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.228776	Prob. F(1,1)	0.7160
Obs*R-squared	0.558546	Prob. Chi-Square(1)	0.4548

2. مصفوفة الارتباطات مشكلة الارتباط الخطي :

مشكلة الارتباط الخطي بين المتغيرات المستقلة تم حلها بحذف المتغير المتسبب في الارتباط وهو متغير الإنفاق الحكومي وبالتالي النموذج لا يعاني من الارتباط الخطي

	EX	MS	TAX
EX	1.000000	0.686698	0.815748
MS	0.686698	1.000000	0.782156
TAX	0.815748	0.782156	1.000000

3. مشكلة الارتباط الذاتي للبواقبي:-

يادخال (AR) في النموذج المقدر أعلاه أصبح المتغير التابع يتبع انحداراً ذاتياً من الدرجة الأولى أو (AR1) وبالتالي قيمة المتغير التابع CROPS عند الزمن T تعتمد على قيمتها في الفترة الزمنية السابقة وبالتالي تم الإخلال بأحد أهم شروط اختبار D.W وهو ألا يدخل المتغير التابع بفترة إبطاء في النموذج المقدر وعليه فإننا نستخدم في هذا الحالة اختبار بروش غودفري ومن خلال نتائج اختبار بروش غودفري -Breush-Godfrey نجد أن القيمة الاحتمالية ل F تساوي 0.27 وهي أكبر من مستوى المعنوية 0.05 مما يعني أن النموذج لا يعاني من مشكلة ارتباط ذاتي للبواقبي .

EViews - [Equation: UNTITLED Workfile: الصادرات الزراعية:Untitled\]										
G File Edit Object View Proc Quick Options Add-ins Window Help										
View	Proc	Object	Print	Name	Freeze	Estimate	Forecast	Stats	Resids	

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	4.740098	Prob. F(1,1)	0.2741
Obs*R-squared	5.780509	Prob. Chi-Square(1)	0.0162

اختبار التنبؤ:

من خلال الجدول رقم (8) نجد قيمة اختبار تايل تساوي 0.338635 وهذه القيمة تقترب من الصفر وبالتالي فان النموذج له قدرة على التنبؤ والاستشراف.

جدول (8): إختبار التنبؤ

Theil Inquality Co-efficient	0	.	3	3	6	8	3	5
------------------------------	---	---	---	---	---	---	---	---

مناقشة الفرضيات:

بعد دراسة صادرات السلع الزراعية وما يؤثر عليها من متغيرات خلال الفترة من العام 1985 إلى العام 2019 يتم مناقشة الفرضيات والتي على أساسها تم بناء النموذج المقدر على النحو التالي:

1. من خلال نتائج التحليل هنالك علاقة عكسية بين سعر الصرف وصادرات السلع الزراعية أي كلما زادت معدلات سعر الصرف انخفضت صادرات السلع الزراعية ومن نتائج الدراسة نجد أن معامل سعر الصرف تساوي والاشارة سالبة والقيمة الاحتمالية له بلغت وهي اقل من مستوى المعنوية وبالتالي سعر الصرف معنوي وهذا يدل على وجود علاقة سببية بين سعر الصرف وصادرات السلع الزراعية وهي بذلك تتفق مع النظرية الاقتصادية وبالتالي الفرضية صحيحة وأنها ذات دلالة إحصائية.
2. من خلال النتائج هنالك علاقة عكسية بين الضرائب وصادرات السلع الزراعية أي كلما زادت معدلات الضرائب انخفضت صادرات السلع الزراعية ومن نتائج التحليل بلغت قيمة معامل الضرائب والإشارة سالبة والقيمة

الاحتمالية بلغت وهي أقل من مستوى المعنوية وبالتالي الضرائب معنوي وهذا يدل على وجود علاقة سببية بين الضرائب وصادرات السلع الزراعية وهي بذلك تتفق مع النظرية الاقتصادية وبالتالي الفرضية صحيحة وذات دلالة إحصائية.

3. من خلال نتائج التحليل هنالك علاقة طردية بين عرض النقود وصادرات السلع الزراعية أي كلما زادت عرض النقود زادت حجم صادرات السلع الزراعية ومن نتائج التحليل بلغت قيمة معامل عرض النقود والإشارة موجبة والقيمة الاحتمالية بلغت وهي أقل من مستوى المعنوية وبالتالي عرض النقود معنوي وهذا يدل على وجود علاقة سببية بين عرض النقود وصادرات السلع الزراعية وهي بذلك تتفق مع النظرية الاقتصادية وبالتالي الفرضية صحيحة وذات دلالة إحصائية.
4. من خلال نتائج التحليل تم استبعاد أثر الإنفاق الحكومي بسبب ارتباطه القوي بين متغيرات النموذج وبالتالي لم نتمكن من إثبات الفرضية.

النتائج :

1. دلت نتائج الدراسة على وجود علاقة عكسية بين كل من سعر الصرف والضرائب وصادرات السلع الزراعية.
2. من خلال نتائج التحليل نجد أن هنالك علاقة طردية بين عرض النقود وصادرات السلع الزراعية :
3. تم استبعاد متغير الإنفاق الحكومي وذلك نسبة لتسببه في مشكلة الارتباط الخطي.
4. من خلال السياسات الاقتصادية الكلية وتأثيرها نجد أن قطاع الصادرات الزراعية يعتبر من أهم القطاعات المحركة للاقتصاد القومي وذلك نسبة لمساهمة القطاع الزراعي بنسبة عالية في الناتج المحلي الإجمالي ، إلا أن هذا القطاع ظل يعاني الإهمال مما جعل صادراته لا تناسب حجمه.

التوصيات :

1. العمل على اتباع سياسة نقدية سليمة تحافظ على سعر الصرف نسبة لتأثيره المباشر على الصادرات بصورة عامة.
2. وضع سياسات نقدية محكمة في جانب التمويل تعمل على زيادة حجم

- تمويل القطاع الزراعي والصادرات الزراعية من حجم التمويل الكلي الممنوح لزيادة الإنتاج و زيادة صادر السلع الزراعية.
3. إعطاء أولوية للمشاريع الزراعية ومشروعات البنية التحتية خاصة الكهرباء وحصاد المياه ، وتكملة الطرق الزراعية والريفية والتي تؤدي إلى ربط مناطق الإنتاج بمناطق الاستهلاك (الأسواق الداخلية والخارجية)
4. أحكام التنسيق بين السياسات المالية والنقدية لإعادة التوازن الاقتصادي واستقرار المؤشرات الاقتصادية الكلية نسبة لتأثيرها المباشر على صادرات السلع الزراعية.
5. الاهتمام ببعض صادرات السلع الزراعية من خلال إدخال تقانات حديثة لتحسين النوعية وزيادة كميات الصادر منها .

المصادر والمراجع:

- (1) أم الحسين ابوبكر (2012)، محددات صادرات الصمغ العربي في السودان في الفترة من 1980-2010م، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

- (2) رويدا صلاح حسن(2015)تقدير دالة الصادرات غير البترولية في السودان ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
- (3) ندى زممل إبراهيم دياب (2011) أثر التمويل المصرفي على تنمية الصادرات غير البترولية في الفترة 2005-2008م، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
- (4) المهائني محمد خالد، خالد الخطيب (2001) المالية العامة والتشريع الضريبي، منشورات جامعة دمشق، -1999 2000، ص288.
- (5) هيفاء غدير (2010) السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي في الاقتصاد السوري ، وزارة الثقافة دمشق ، سوريا ، ص 16.
- (6) صابر محمد الحسن ،(2001م) تجربة السودان في مجال السياسة النقدية ، بنك السودان ، ص 11.
- (7) نصرالدين إبراهيم آدم ،(2016) دور السياسة النقدية في معالجة عجز ميزان المدفوعات ،رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، ص 49.
- (8) بدر الدين قرشي مصطفى ، مجلة المصرفي ، العدد 49 ، بنك السودان المركزي ، ص 4.
- (9) إبتسام حسن علي جدعة ،(2011) السياسة المالية في السودان الوضع الراهن والتحديات ، ندوة بنك السودان ، ص13.
- (10) داليا أحمد إسماعيل،(2014) أثر السياسة المالية في الناتج القومي الإجمالي، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، ص63.
- (11) بنك السودان المركزي، التقرير السنوي، (2003م)، ص94-95.
- (12) بنك السودان المركزي، التقرير السنوي الثالث والأربعون، (2003م)، ص154م.
- (13) عبد القادر محمد عبد القادر عطية (2005) الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق ، الطبعة الثانية، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع الإسكندرية، مصر، ص 18.
- (14) حيدر عباس وآخرون(2005) ، محددات سعر الصرف في السودان، بنك السودان المركزي ، الإصدار رقم 7 ، ، ص8.